



الأربعاء 18 رجب 1447 هـ - 7 يناير 2026

أخبار النافذة

[مصر على حافة العاصفة رغم أنها ليست طرفاً.. عندما تتحوّل البلاد إلى ضحية جانبية في صراع الكبار مع إيران كارثة في أسوان: عندما تتحول قرية نوبة إلى مستنقع بعد انفجار ماسورة صرف صحي 2.5 مليار دولار جديدة: قرض صندوق النقد بين إنعاش الأرقام وإغراق المصريين في الديون بيع الدولة بالقطعة: عشرة "الاستحواذ الخليجي" في مصر الإمارات وشبكة التدخلات العابرة للحدود: من المنطقة العربية إلى ثلاث قارات الكالسوم أم فيتامين د: أيهما أفضل لصحة العظام؟ إسرائيل تفقد عقولها أولوية تركيا في 2026: الملف الكردي داخليًا وإقليميًا](#)

□

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
 - اخبار مصر
 - اخبار عالمية
 - اخبار عربية
 - اخبار فلسطين
 - اخبار المحافظات
 - منوعات
 - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
 - دعوة
 - التنمية البشرية
 - الأسرة
 - مديا

[الرئيسية](#) « [تقارير](#)

2.5 مليار دولار جديدة: قرض صندوق النقد بين إنعاش الأرقام وإغراق المصريين في الديون





الأربعاء 7 يناير 2026 05:00 م

تستعد مصر لاستقبال دفعة جديدة بقيمة 2.5 مليار دولار من قرض صندوق النقد الدولي مطلع عام 2026، وفق توقعات أوردها بنك ستاندرد تشارترد في تقرير اقتصادي حديث.

ورغم تقديم هذا التطور بوصفه “إشارة ثقة دولية” و”تحسناً في المؤشرات الاقتصادية”، إلا أن الواقع يفرض قراءة أكثر صرامة: هل يعكس هذا التمويل تعافياً حقيقياً للاقتصاد، أم أنه حلقة جديدة في سلسلة الاستدانة التي راكمتها حكومة الانقلاب، دون أن يلمس المواطن أي تحسن فعلي في مستوى معيشته؟

الخبر الذي تستقبله الحكومة بترحيب، يراه كثيرون دليلاً إضافياً على فشل النموذج الاقتصادي القائم على القروض، وغياب أي رؤية إنتاجية تخرج البلاد من دوامة الاقتراض المشروط.

“تحسن المؤشرات” أم تجميل للأرقام؟

يعزو بنك ستاندرد تشارترد توقعه إلى ما وصفه بتحسين قوي في أداء الاقتصاد المصري، خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وتدفقات النقد الأجنبي. لكن هذا “التحسن” لا يتجاوز كونه استقراراً هشاً ناتجاً عن تدفقات مؤقتة من القروض والاستثمارات الساخنة، وليس نتيجة نمو حقيقي في الإنتاج أو الصناعة أو الصادرات.

تحسن الجنيه أمام الدولار خلال فترات محدودة لم يكن مدفوعاً بقوة الاقتصاد، بل بتدخلات نقدية وضخ أموال خارجية ورفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية أنهكت النشاط الاقتصادي. كما أن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي، الذي تنبأ به الحكومة، يعتمد في جزء كبير منه على الديون والالتزامات، لا على موارد ذاتية مستدامة.

بعبارة أوضح، حكومة الانقلاب لم تُصلح الخلل الهيكلي في الاقتصاد، بل أدارت الأزمة عبر المسكنات: قروض جديدة لسداد قروض قديمة، مع تقديم أرقام “مُحسنّة” للأسواق الدولية، بينما يزداد الضغط على الداخل.

قرض جديد... وديون أعمق وشروط أقسى

الدفعة المتوقعة بقيمة 2.5 مليار دولار ستُضاف إلى رصيد ديون مصر الخارجية، التي تجاوزت مستويات غير مسبوقة. ورغم الحديث

الرسمي عن أن القرض سيساعد في تغطية الالتزامات الخارجية وسد فجوة العملة الأجنبية، فإن الحقيقة أن هذه الأموال لن تُوجَّه إلى مشروعات إنتاجية، بل سُتستخدم في الغالب لسداد أقساط ديون قائمة وتمويل الواردات الأساسية.

الأخطر من ذلك أن قروض صندوق النقد لا تأتي بلا ثمن. فكل دفعة جديدة تعني مزيدًا من الشروط القاسية: رفع الدعم، تقليص الإنفاق الاجتماعي، زيادة الضرائب غير المباشرة، وترك الأسعار “لقوى السوق”. وهي سياسات أثبتت فشلها في حماية الفئات الفقيرة، بل ساهمت في توسيع دائرة الفقر وإضعاف الطبقة الوسطى.

وبينما تتحدث الحكومة عن “استقرار السيولة”، يعيش المواطن واقعًا مختلفًا: أسعار لا تتوقف عن الارتفاع، خدمات تتراجع، ودخول ثابتة تآكلت بفعل التضخم. القرض، في هذه المعادلة، لا يُنقذ الاقتصاد بقدر ما يُنقذ السلطة من أزمات السيولة قصيرة الأجل.

المواطن خارج الحسابات... والاقتصاد في مهب القرارات السياسية

تشير التوقعات إلى تحسن نسبي في قطاعات مثل السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، إضافة إلى إقبال المستثمرين على أذون الخزانة. غير أن هذه المؤشرات لا تعكس تحسنًا في حياة المواطنين، بقدر ما تعكس قدرة الحكومة على جذب أموال قصيرة الأجل مقابل فوائد مرتفعة، تُضاف لاحقًا إلى أعباء الموازنة.

ارتفاع الطلب على أدوات الدين المحلي ليس شهادة ثقة بقدر ما هو استغلال لأسعار الفائدة المرتفعة التي تدفعها الدولة. وفي النهاية، تُموَّل هذه الفوائد من جيوب المواطنين، عبر الضرائب ورفع أسعار الخدمات.

حكومة الانقلاب تُصر على تسويق القرض بوصفه “خطوة إيجابية”، لكنها تتجنب السؤال الجوهرى: متى يشعر المواطن بثمار هذا “التحسن”؟ ومتى يتوقف تحميله فاتورة سياسات اقتصادية فاشلة، صُممت لإرضاء الدائنين لا لحماية المجتمع؟

وفي النهاية ومع وصول 2.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي مطلع 2026 قد يمنح الحكومة متنفسًا ماليًا مؤقتًا، لكنه لا يمثل حلًا حقيقيًا لأزمة الاقتصاد المصري. فالمشكلة لم تكن نقص القروض، بل غياب الرؤية، وسوء الأولويات، وهيمنة القرار السياسي على الاقتصاد.

وبينما تتكدس الديون وتحسن الأرقام على الورق، يظل المواطن المصري الخاسر الأكبر، يدفع ثمن “الإصلاح” دون أن يرى إصلاحًا، ويتحمل تبعات الاستقرار المزعوم بينما يزداد واقعه قسوة يوميًا بعد يوم.

تقارير



[من "30 مليون نبضة" إلى مليون فقط.. فشل حديد لمشروع السيسي وسط غلاء نهش الفقراء](#)

الثلاثاء 28 أكتوبر 2025 10:20 م

تقارير



مقالات متعلقة

؟ناريان يصلا اريذحتو «رمحاً أطاخ» ورونام طوقسل كشي اذاملا: نيملا علا يوقلا عارض | | تسوي ميلازوري جلا

الحيروزاليم يوست | | صراع القوى العالمية: لماذا يشكّل سقوط مادورو «خطاً أحمر» وتحذيراً للصين وإيران؟

لايوزن فيءاء موجهلا دعبناريان في فل خدتى لا نوحملي نو يكريمأ بالونو فيلئارسا فحص | | يآ تسيل لديم

ميدل إيست آي | | صحف إسرائيلية ونواب أمريكيون يلّمحون إلى تدخل في إيران بعد الهجوم على فنزويلا

نويدلاو عابرهكلا تامزأب قراغل خادلاو قاطلا فلمبي جراخ عيملة: نابروسو رصم نبي زاغلا قافتا

اتفاق الغاز بين مصر وسوريا: تلميع خارجي يملف الطاقة والداخل غارق بأزمات الكهرباء والديون

عراشلا قلاطسو عنمطم لئاسرو قركيم ازنولقنا .. ”قديج عيسوري ف تالاس“ نء شحتي ةحصلا ريزو بئان

نائب وزير الصحة يتحدث عن “سلالات فيروسية جديدة”.. إنفلونزا ميكرة ورسائل مطمئنة وسط قلق الشارع

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [ميديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

□

- 
- 
- 
- 
- 
- 

أدخل بريدك الإلكتروني

إشترك

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026